



PALAIS DES NATIONS – 1211, GENEVA 10, SWITZERLAND

COURTESY TRANSLATION

17 يوليو 2023

معاليكم،

يشرفني أن أشير إلى الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للبحرين من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR) في دورته الحادية والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأرحب بالمشاركة البناءة بين حكومتكم، مكتبي، وآلية الاستعراض الدوري الشامل. بما أنه تم اعتماد التقرير النهائي لاستعراض البحرين مؤخراً من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، فقد أخذت أيضاً علماً بالجهود التي تبذلها حكومتكم لتنفيذ توصيات محددة منذ الاستعراض السابق.

إن مصفوفة التوصيات المصنفة حسب الموضوع، بدءاً من تلك التي تدعمها حكومتكم، متاحة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (<https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/bh-index>) ويجب أن تعتبر جزءاً من هذه الرسالة. تشير المصفوفة إلى الدولة التي تقدم التوصيات وترتبط كل توصية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

في الملحق، أرفقت أيضاً ملاحظات مكتبي على ضوء مخرجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. تمشياً مع الممارسة السابقة، سأرسل ملاحظات مماثلة إلى جميع الدول الأعضاء بمجرد اعتماد نتائج الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان بهدف متابعة الإجراءات بالتعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

إنني أغتنم هذه الفرصة للفت انتباهكم إلى الدعم المتاح من خلال الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، والذي يمكن تفعيله بناءً على طلب الدولة المعنية وبموافقتها؛ إلى جانب الإرشادات العملية للاستعراض الدوري الشامل وسجل الممارسات الجيدة للاستعراض الدوري الشامل حول دعم التنمية المستدامة، بهدف تسهيل الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

فولكر تورك

معاليه
السيد عبد اللطيف راشد الزياتي
وزير الخارجية
مملكة البحرين



ملاحظات على ضوء مخرجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026 هو انجاز مرحب به. إن تنفيذ المشاريع المنة واثنين والتي تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان على جميع المستويات في المملكة، تستفيد من دمج توصيات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في الخطة الوطنية. ونوه بالجهود والالتزام المتجدد بمواصلة تعزيز التعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة من خلال مكاتبها الإقليمية والدولية، وتنفيذ المشاريع والمبادرات. نشجع البحرين على تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته، بما في ذلك المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، لتكوين روابط تعاونية قوية مع مكثبي والاستفادة من أفضل الممارسات والتدريب، والمساعدة الفنية.

أُخذت العديد من التدابير لحماية العمال المهاجرين مثل الاعتراف بحقهم في تغيير أصحاب العمل دون موافقة صاحب العمل الأساسي، وتنفيذ نظام تصاريح العمل المرن، الذي يسمح للعمال المهاجرين العاملين في ظروف غير عادلة بالتقدم بشكل مستقل للحصول على تصريح عمل شخصي دون الارتباط بصاحب عمل. أشجع البحرين على الاستمرار في اتخاذ المزيد من الإجراءات لحمايتهم.

لوحظت التعديلات التي أدخلت على أحكام قانون الجنسية البحرينية بشأن القواعد المنظمة لمنح الجنسية أو سحبها أو إسقاطها، وعدم إسقاط المحاكم للجنسية في أي حكم منذ دخول التعديل حيز التنفيذ. نشجع البحرين على الامتناع عن المزيد من الإسقاط لأي جنسية، بما في ذلك تلك التي تتم لحماية الأمن القومي، من خلال إلغاء وتعديل التشريعات، بما في ذلك قانون الجنسية الذي ينص على إسقاط الجنسية عند إدانة شخص بجرائم إرهابية معينة. كما أشجع البحرين على مراجعة قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، لجعل تشريعاتها وممارساتها الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف متوافقة تمامًا مع حقوق الإنسان، ولضمان أن احترام الحق في محاكمة عادلة والوصول إلى العدالة في جميع الإجراءات الجنائية المتعلقة بالإرهاب.

نشجع البحرين على مواصلة ممارسة تحديث خطة التنفيذ لمتابعة مخرجات الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البرلمان، والسلطة القضائية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني وقد تكون المصفوفة مفيدة في تطوير خطة التنفيذ هذه. نشجع الحكومة على أن تربط بشكل صريح كل توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالتوصيات المقابلة لآليات حقوق الإنسان الدولية أو الإقليمية الأخرى وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومقاصدها. وهذا بدوره سيسهل خلق أوجه تآزر بين تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير في سياق الاستعراض الوطني الطوعي (VNR).

كما نشجع حكومتكم على المزيد من التعزيز للآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، لجنة التنسيق العليا لحقوق الإنسان، بهدف اتباع نهج فعال منسق لتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات، بما يتماشى مع التوجيه الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقب المشاورات الإقليمية وتقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/64).

علاوة على ذلك، فإن إحدى التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم إيجابياً في متابعة العمل هي تقديم تقارير طوعية في منتصف المدة. ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد عامين من اعتماد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل. في هذا الصدد، نشجع حكومة البحرين على الاستمرار في ممارستها بتقديم التقرير الطوعي لمنتصف المدة حول متابعة توصيات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بحلول عام 2025، والذي يوضح بالتفصيل جهود التنفيذ وكذلك التحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك الحاجة المحتملة للمساعدة التقنية أو بناء القدرات.



مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
17 يوليو 2023